

نظام الاتصالات وتنظيم  
هيئة الاتصالات السعودية  
١٤٢٢هـ



الرقم : م / ١٢

التاريخ : ١٢/٣/١٤٢٢هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على المادة السبعين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ .

وبناء على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ .

وبناء على المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ .

وبعد الاطلاع على نظام مرفق المهاتف الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦) وتاريخ ١٣٩٨/٣/١٦هـ ، ونظام استخدام الأجهزة اللاسلكية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤٩) وتاريخ ١٣٨٢/١٠/٣٠هـ ، ونظام البرق الصادر بالأمر السامي رقم (٨٧٩٢) وتاريخ ١٣٥٦/٩/١٢هـ وتعديلاته .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٨٣/٩٧) وتاريخ ١٤٢٢/٢/١٩هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ( ٧٤ ) وتاريخ ١٤٢٢/٣/٥هـ .

رسمنا بما آت :

أولاً : الموافقة على نظام الاتصالات ، بالصيغة المرفقة .

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا .

فهد بن عبدالعزيز





ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٧/ب/٤٦٢٦ وتاريخ ١٤٢٢/٣/٤ هـ المشتملة على برقية معالي وزير البرق والبريد والهاتف رقم ١٨٠/س وتاريخ ١٤١٩/١٢/١٧ هـ ، وخطابه رقم ٢٧٢/س وتاريخ ١٤٢١/١١/١٠ هـ ، بشأن مشروع نظام الاتصالات ، ومشروع تنظيم هيئة الاتصالات السعودية .

وبعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (الرابعة والعشرين) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ .

وبعد الاطلاع على لائحة تنظيم خدمات التلكس وأجوره الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٣) وتاريخ ١٤١٦/٨/٢٤ هـ ، ولائحة أجور الهاتف الآلي الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٥١٧) وتاريخ ١٣٩٣/٤/٢١ هـ .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٨٣/٩٧) وتاريخ ١٤٢٢/٢/١٩ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٢/٢) وتاريخ ١٤٢٢/٣/٤ هـ .

يقرر ما يلي :

١ - الموافقة على نظام الاتصالات ، بالصيغة المرافقة .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرافقة لهذا .

٢ - الموافقة على تنظيم هيئة الاتصالات السعودية ، بالصيغة المرافقة .

نحيط

رئيس مجلس الوزراء





## مشروع نظام الاتصالات

### الفصل الأول

#### تعريفات

##### المادة الأولى :

يقصد بالعبارات والمصطلحات الآتية -أيضا وردت في هذا النظام ولائحته التنفيذية- المعاني

المبينة أمامها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك :

المملكة : المملكة العربية السعودية .

النظام : نظام الاتصالات .

اللائحة : اللائحة التنفيذية للنظام .

التنظيم : تنظيم هيئة الاتصالات السعودية .

الوزارة : وزارة البرق والهيد والهاتف .

الوزير : وزير البرق والهيد والهاتف .

الهيئة : هيئة الاتصالات السعودية .

المجلس : مجلس إدارة هيئة الاتصالات السعودية .



الاتصالات : توصيل إشارات بواسطة أجهزة سلكية أو لاسلكية بين نقاط بدء وإنهاء محددة

بما في ذلك الإشارات عبر شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) .

خدمة الاتصالات : نقل وتوجيه الإشارات حزياً أو كلياً على شبكات الاتصالات العامة بما في ذلك

البث الإذاعي والتلفزيوني وخدمات الإنترنت .

شبكة الاتصالات : المنظومة المستخدمة لتوفير خدمة الاتصالات بما في ذلك المقاسم ، والكابلات ،

والأبراج ، والأجهزة اللاسلكية ، والوسائل البصرية ، والوسائل الكهرومغناطيسية ،

ي أجهزة أخرى للاتصالات والمعدات المصاحبة لها .





## المملكة العربية السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى

الخدمة الشاملة : توفير الحد الأدنى من خدمات الاتصالات بتكلفة وسعر مناسبين لجميع المستخدمين .

حق الاستخدام : إتاحة الفرصة لجميع المستخدمين في المملكة للاستفادة من الحد الأدنى من الخدمات الاتصالات ذات الجودة المناسبة ، ضمن مساحة جغرافية محددة ، وبسعر مناسب .

المشغل (مقدم الخدمة) : كل من عرض له في تقديم خدمة اتصالات عامة أو تشغيل شبكة اتصالات تستخدم لتقديم مثل تلك الخدمة .

المشغل المسيطر : المشغل الذي تغطي خدمته نسبة (٤٠%) على الأقل من سوق اتصالات محدد في المملكة ما لم تقرر الهيئة تغير هذه النسبة وفقاً لأوضاع السوق .

المستخدم : الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يستخدم خدمات اتصالات .

التردد : عدد المرات الكاملة للسوجة اللاسلكية في الثانية الواحدة

الطيف الترددي : نطاق الترددات التي يمكن استخدامها في الاتصال اللاسلكي طبقاً لأنظمة الراديو (اللاسلكي) الدولية .

الخطة الوطنية للطيف الترددي : الخطة التي تعدها الهيئة ويقرها مجلس الوزراء لتوزيع استخدام الطيف الترددي على الجهات المعنية .

الترقيم : هو نسق من الأرقام المسجلة بمحدد نقطة نهاية مضمرة في شبكة الاتصالات العامة ، ويتضمن المعلومات الضرورية لتوجيه الاتصالات إلى هذه النقطة النهائية .

الخطة الوطنية للترقيم : الخطة التي تعدها الهيئة لتحديد نطاق الأرقام المستخدمة في مختلف خدمات الاتصالات .





## الفصل الثاني أحكام عامة

### المادة الثانية :

يتم الإشراف على قطاع الاتصالات وفقاً للآتي :

١ - تقوم الوزارة بوضع السياسات العامة والمخطط والبرامج التطويرية لقطاع الاتصالات ، وبرفع طلب منح التراخيص التي يقتضيها هذا النظام ، ومشاريع الأنظمة وتعديلاتها ، والتنسيق مع الجهات المعنية فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للجهات الحكومية ، وتمثيل المملكة في الهيئات المحلية والإقليمية والدولية في قطاع الاتصالات ، ولها أن تمنح صلاحية التمثيل للهيئة والجهات الأخرى التي تراها ، والمصادقة على القواعد والأسس والشروط المتعلقة بالخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل التي تفتقرها الهيئة .

٢ - تقوم الهيئة بالمهام الموكلة إليها بمقتضى هذا النظام والتنظيم ولوائحهما .

### المادة الثالثة :

يتم تنظيم قطاع الاتصالات بموجب هذا النظام وبما يتوافق والأغراض الآتية :

- ١ - توفير خدمات اتصالات متطورة وكافية وبأسعار مناسبة .
- ٢ - ضمان حق الوصول إلى شبكات الاتصالات العامة وأجهزتها وخدماتها بأسعار معقولة .
- ٣ - إتيان المناخ المناسب للمنافسة العادلة والفعالة وتشجيعها في جميع مجالات الاتصالات .
- ٤ - استخدام الترددات بصورة فعالة ودون تداخلات بينها .
- ٥ - الاستخدام الفعال لخطة الترقيم الوطنية .
- ٦ - تحقيق الوضوح والشفافية في الإجراءات .
- ٧ - تحقيق مبادئ المساواة وعدم التمييز .
- ٨ - حماية المصلحة العامة ومصالح المستخدمين والمحافظة على سرية الاتصالات وأمن المعلومات .
- ٩ - نقل تقنية الاتصالات وتوطينها ومواكبة تقدمها .





المادة الرابعة :

لا يجوز تقديم خدمات الاتصالات الخاصة بالهاتف الثابت والهاتف الجوال إلا عن طريق شركات مساهمة تطرح أسهمها للاكتتاب العام .

المادة الخامسة :

يخضع الترخيص لتقديم خدمات الاتصالات الخاصة بالهاتف الثابت والهاتف الجوال لموافقة مجلس الوزراء .

المادة السادسة :

يتم استحقاق مقابل مالي لصالح الهيئة العامة نظير تقديم الخدمات تجارياً ، وإصدار التراخيص للمشغلين ، والساح لهم باستخدام الترددات بموجب قرار يصدر من مجلس الوزراء .

المادة السابعة :

تضع الهيئة الأسس والقواعد الخاصة بتحديد المقابل المالي لخدمات الاتصالات بالقدر الذي يقتضيه وضع المنافسة ، وتبين اللائحة الضوابط اللازمة لذلك.

المادة الثامنة :

تطبق متطلبات الخدمة الشاملة وحتى الاستخدام الشامل وفقاً للقواعد والأسس التي تحددها اللائحة.

المادة التاسعة :

سرية المكالمات الهاتفية والمعلومات التي يتم إرسالها أو استقبالها عن طريق شبكات الاتصالات العامة مصنوعة ، ولا يجوز الاطلاع عليها أو الاستماع إليها أو تسجيلها إلا في الحالات التي تبيها الأنظمة .





#### المادة العاشرة :

تتولى الهيئة توفير الحماية للمستخدمين والمشغلين، وتحدد اللائحة إجراءات تسوية الخلافات بين المشغلين أنفسهم ، أو ما بينهم وبين المستخدمين ، بما في ذلك اعتراض المستخدمين على المبالغ الواردة في الفواتير أو على مستوى الخدمة .

### الفصل الثالث

#### الترددات

#### المادة الحادية عشرة :

الطيف الترددي ثروة طبيعية مملوكة للدولة ، ويختص مجلس الوزراء بإقرار الخطة الوطنية للطيف الترددي، وفقا لما يحقق الاستخدام الأمثل لها بوصفها ثروة وطنية محدودة ، وبما يتسجم مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية والأنظمة والمعايير المعمدة .



#### المادة الثانية عشرة :

تقوم الهيئة بتنظيم الترددات على النحو الآتي :

- ١- تضع الهيئة الخطة الوطنية للطيف الترددي بعد التنسيق مع الجهات المعنية وتحيلها للوزارة لمشيدها لرفعها إلى مجلس الوزراء لاعتمادها .
- ٢- التأكد من استخدام الترددات وفقا للخطة الوطنية للطيف الترددي، وتعد سجلا خاصا بذلك يسمى (السجل الوطني للترددات) تسجل فيه جميع المعلومات المتعلقة بالترددات وتوزيعها واستخدامها.
- ٣- تتولى الجهات المعنية - كل جهة بحسب اختصاصها- إدارة الترددات المخصصة لها والإشراف عليها، ولا يجوز استخدام هذه الترددات في غير مخصصه له .
- ٤- تتولى الهيئة إدارة الترددات المخصصة للأغراض المدنية والتجارية والإشراف عليها، ووضع خطة توزيعها واستخدامها ، والرفع عن ذلك للوزير لإقرارها .







المادة الثالثة عشرة :

لا يجوز لأي مستخدم أو مشغل استخدام أي تردد مخصص للأغراض المدنية أو التجارية قبل تخصيصه له من الهيئة والحصول على الترخيص اللازم وتسييد المقابل المالي لاستخدام هذا التردد ، وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة .

المادة الرابعة عشرة :

في حالة استخدام الترددات بما يخالف هذا النظام وللائحة أو شروط الترخيص يكون للهيئة الحق في إصدار قرار بإيقاف تشغيل الأجهزة المستخدمة في المخالفة أو سحبها من الخدمة، والاستعانة بالهيئة الأمنية المختصة لتنفيذ القرار عند اللزوم .

**الفصل الرابع**

التتبع

المادة الخامسة عشرة :

تضع الهيئة الخطة الوطنية للتتبع ، وتكون مسؤولة عن هيكلتها وإدارتها بما يتضمن تلبية متطلبات المشغلين والمستخدمين وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة .

المادة السادسة عشرة :

تحدد الهيئة شروط تخصيص نطاق الأرقام وإجراءات الترخيص باستخدامها ، والمقابل المالي لذلك.

المادة السابعة عشرة :

يكون للهيئة الحق في تعديل هيكل الأرقام في الخطة الوطنية للتتبع ، على أن تقوم بإبلاغ المشغلين والمستخدمين بالتعديل قبل وقت كافٍ من موعد إجرائه.





## الفصل الخامس

### التراخيص

#### المادة الثامنة عشرة :

على كل من يرغب في تقديم خدمة الاتصالات - من تتوافر فيه الشروط - أن يقدم للهيئة بطلب للحصول على ترخيص بذلك ، وتصدر الهيئة الترخيص وفقاً لأحكام النظام ولائحته ، وعلى المشغلين الالتزام بالشروط الواردة في التراخيص الممنوحة لهم .

#### المادة التاسعة عشرة :

لا يشترط الحصول على ترخيص من الهيئة لمن يقوم بإنشاء شبكة اتصالات داخلية خاصة محدودة السعة والإمكانية للربط بين أجزاء العقار الواحد مثل المنشآت والمجمعات السكنية والفنادق ، ولا يجوز ربط هذه الشبكة مع شبكات الاتصالات العامة إلا بعد الحصول على الموافقة اللازمة وفقاً للقواعد والإجراءات التي توضحها اللائحة .

#### المادة العشرون :

- ١ - يتم تجديد التراخيص بقرار من المجلس ، وتحدد اللائحة المعايير والقواعد والإجراءات اللازمة لذلك.
- ٢ - يكون للمجلس الحق في عدم تجديد الترخيص ، أو تعديله ، أو تعليقه ، أو إلغائه ، وفقاً للقواعد والإجراءات والأسباب التي تحددها اللائحة ، بما في ذلك الأسباب الآتية :
  - أ - تكرار مخالفة شرط أسس في الترخيص.
  - ب - عدم تسديد المقابل المالي للترخيص ، أو أي مقابل مالي آخر واجب التسديد للهيئة .





- ج- تكرار الإحتكاك في تطبيق القرارات التي تصدرها الهيئة .
- د - عدم مرفولة العمل بالترخيص خلال مدة سنة من تاريخ منحه .
- هـ- القيام بأعمال تتعارض مع المصلحة العامة .
- و - إفلاس للشغل ، أو حله ، أو تصفيتها .
- ز - النكول عن الترخيص دون موافقة الهيئة.
- على أن يستثنى من ذلك التراخيص الخاصة بخدمات الهاتف السكاني والهاتف الجوال التي يشترط اعتماد قرار المجلس بشأنها من الوزير .
- ٣- على الهيئة في حالة عدم تجديد الترخيص ، أو تعليقه ، أو إلغائه إصدار مرسوم لصالح استمرار الخدمة وفقاً للقواعد والإجراءات التي توضحها اللائحة .

#### المادة الحادية والعشرون :

تقوم الهيئة بتصنيف التراخيص وتحديد أنواعها ، ووضع الشروط الخاصة بكل نوع منها

#### المادة الثانية والعشرون

تحدد الهيئة في الترخيص التي يعطىها للمشتري متطلبات إصدار الترخيص ، وخدمات الاستعلامات ، وخدمات العدائري التي يجب توفيرها ، ووضع اللائحة القواعد والإجراءات المتعلقة بذلك

#### المادة الثالثة والعشرون

يجب الحصول على موافقة المجلس قبل النكول عن الترخيص ، باستثناء تراخيص بخدمات الهاتف الثابت والهاتف الجوال التي يصح قرارات المجلس بشأنها لموافقة الوزير ، وعلى الهيئة إصدار قرارها في هذا الشأن في مدة معقولة تحددها اللائحة





## الفصل الخامس

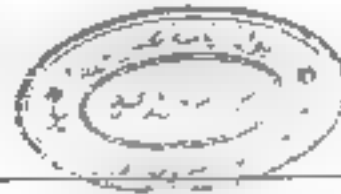
### أحكام المنافسة

#### المادة الرابعة والعشرون

مع مرعاة أحكام مادتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين و بخلاف على لشخص الاتفاق فيما بينهم بمرص آخر ، ممارسات من شأنها تكون مشمل مسيطر على سوق اتصالات محدد ، أو الحيد من المنافسة ، أو معها ، أو التسلل من فعاليتها ، وتكون النصوص الواردة بهذا الشأن في أي اتفاقيات أو قرارات صادرة و كانت لم تكن ، وحدد اللائحة القرارات والممارسات التي من شأنها تحد من المنافسة والإجراءات اللازم اتخاذها بهذا الشأن .

#### المادة الخامسة والعشرون

- ١ يجب على الشخص الحصول على موافقة المجلس مسبقاً قبل القيام بأي عملية اندماج مع مسبقاً حرم في الداخل أو الخارج ، وإبلاغ الجهة خلال مدة أقصاها عمل على أي اتفاق مبدئي يتم التوصل إليه في هذا الشأن ، حتى أنه فيما يتعلق بعمليات الاندماج الخاصة بعدم تقديم اعانة الثالث والهدف بطول غير شرط موافقة الوزير على قرارات المجلس بشأن
- ٢ يجب على الشخص أو أي شخص طبيعي أو معنوي الحصول على موافقة المجلس قبل القيام بشرء ما نسبته (٥٠%) أو أكثر من أسهم أو حصص مشمل آخر مرخص له بالعمل في القطاع أو بما يؤدي للحصول على مشمل السيطرة على سوق اتصالات محدد
- ٣ يجب على الجهة اصدار القرار المناسب بشأن ماورد في الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة خلال مدة معقولة تحددها اللائحة





#### المادة السادسة والعشرون

لا يجوز لأي من مبررات محلي موافق شهادات معقولة أو حرية من القيام بصادق أو حر، بحل استقلالاً  
بوصفه، وبوضع باللائحة. وأما المصعب المبررات والقواعد التي يتم على أساسها اعتبار الصادق  
استقلالاً من قبل الممثل المبرر.

#### مادة السابعة والعشرون

بموجب مضمون موافق يمكن بوجه وموافقاً من المبررات، وأما باللائحة لإجراءات والمبررات  
اللائحة لذلك.

### الفصل السابع

#### رابط الاتصال

#### المادة الثامنة والعشرون

مع أهمية التوافق مع المبررات التي تم الاتفاق عليها، وبموجب الاتفاق، والتوافق مع مضمون المبررات.

#### المادة التاسعة والعشرون

بموجب كل من المفاوض مع مبررات أخرى بالاتفاق على راحة مبررات والاتصالات التي يمكنها

#### المادة الثلاثون

بموجب الأطراف المعنية في حالة عدم التوصل إلى اتفاق رابط فيما بينهم حسب ماورد في مادة التاسعة  
والعشرين، بعدم حسب مبررات في الخلاف، ويمكن مبررات مبررات لجميع الأطراف.





## تفصل الثامن

### الأجهزة والمعدات

#### المادة الحادية والثلاثون -

لتقوم الهيئة بأنشطة الإحراقات اللازمة لضمان توافر الأجهزة والطرق والمعدات المستخدمة للاتصالات مع المطبات وأجهزة الصاب السبه التي عدها ، على أن يسل ذلك عطفاب التركيب والسيل والعباء

#### مادة ثانية وثلاثون

- ١ - يجب الحصول على موافقة من الهيئة لأجهزة الاتصالات التي يستخدم في ملكه
- ٢ - لا يجوز استخدام أجهزة للاتصالات بما يخالف أحكام هذا النظام ، أو يعرض سلامة وسائط العمل المختلفة أو ركامها للخطر .

## تفصل التاسع

### استخدام العقارات

#### المادة الثانية والثلاثون

يمنع جميع اشعين بحق موار للوصول إلى العقارات العامة والخاصة يعرض موافقة الاتصالات ، وتبين اللائحة الشروط والإحراقات اللازمة لذلك .

#### المادة الرابعة والثلاثون

للمشغلين دخول العقارات و استخدامها في الحدود الضرورية واللازمة لأغراض إنشاء وتشغيل وصيانة شبكة الاتصالات ، وذلك بعد الحصول على موافقة مالك الممار أو من يمثله





#### المادة الخامسة والثلاثون

إذا تم إتصال مشغل إلى اتفاق مع مالك العقار أو من يملكه على الفصل الذي يحمي على المشغل  
أن يقدمه لقاء استخدام العقار أو سرائره - أو لأي أسباب أخرى - يقدم المشغل طلباً إلى أهله سترع  
ملك العقار ، وتلبية في حالة انقضاء إيجارته إلى حبه ، وفقاً للأحكام الواردة في نظام مزرع عكبة  
للجنة العامة .

#### المادة السادسة والثلاثون

بين اللائحة لأحكام المنفعة بإنشاء وتشغيل وصيانة شبكات الاتصالات ، كما بين أحكام مشاركة  
المعين في مواقع التمديدات ، وحماية المرافق التي لها أهمية خاصة من الناحية البيئية أو الأثرية

### الفصل العاشر

#### المخالفات والغرامات

#### المادة السابعة والثلاثون

- بعد مراكباً لمخالفة ، كمن مشغل أو شخص طبيعي ، أو معوي يقوم بأحد الأعمال الآتية
- ١ - عدم خدمة الاتصالات ، أو إنشاء شبكة اتصالات عامة وتشغيلها أو استخدامها دون  
ترخيص من الهيئة .
  - ٢ - ربط شبكة داخلية خاصة بشبكات اتصالات عامة دون الحصول على الموافقة اللازمة
  - ٣ - الامتناع عن تنفيذ قرار صادر بحقه من الهيئة .
  - ٤ - استخدام أي جهاز اتصالات بغرض إسقاط تشويش مضر بأي اتصالات أخرى ، أو ترخيص  
سلامة وسائط النقل للمخلفة أو رعاياها للخطر
  - ٥ - استخدام أي جهاز اتصالات غير مرخص باستخدامه من الهيئة .
  - ٦ - استخدام أي ترخيص من الهيئة على غير مرخص من الهيئة





٧ - السباط أي مركبة هاتية أو مشرورة مصنوعة خلائج سبكات الاتصالات العامة بمخالفة لأحكام هذا النظام

٨ - تقديم بيانات كاذبة أو معلومات مغلفة بنية

٩ - عدم الحصول على موافقة الهيئة قبل قيامه بشراء (بيع) أو أكثر من إجمالي أسهم أو حصص سبل مرخص له بالعمل في شركة ، أو بما يؤدي بتحويل لمسئول العمل بالمسبطل عيسى سوق اتصالات معين في داخل للشركة .

١٠ - عدم الحصول على الموافقة اللازمة بموجب أحكام النظام قبل قيامه بالاندماج مع مشغلين آخرين

١١ - استخدام خدمات الاتصالات مثل الخطوط المخصصة لشبكات الاتصالات العامة أو بعد إجراء اتصال يخالف فيه عدد الإذاعات العامة ، أو به طابع تجديدي ، أو يؤدي إلى إحداث فرع أو فروع

١٢ - شراء أجهزة ومعدات اتصالات بحالته لتتوافق مع المواصفات أو موديلاتها أو استبدالها

١٣ - بعد الكشف - خارج نطاق رخصته - عن أي معلومات أو مخبريات أي رسالة تم اعتراضها خلال إرسالها . (١)

١٤ - أي عمل آخر يرتكب بالمخالفة لأحكام هذا النظام . (٢)



#### المادة الثامنة والثلاثون .

١ - مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر ، يعاقب مرتكب أي من المخالفات المبينة عليها في مادة السابعة والثلاثين بمرامه مالية لا تتجاوز خمسة ملايين ريال

٢ - حدد المرامات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة حسب المخالفة المرتكبة وسقوطها في كل حالة فردية ، وبهم المظهر في هذه المخالفات من قبل الجهة التي سبقت انضمامها بقرار من المجلس بناء على ترشيح محافظ الهيئة ، مكمومة من هيئة أعضاء من مسؤوليها أو من غيرهم ، على أن يكون من بينهم ممثلان نظامي على الأقل ، ويصدر اللجنة قرارها وفقاً للمبادئ والإجراءات التي تحددها اللائحة ، ويكون هذا القرار ملزماً للنظام من أمام ديوان نظام وفقاً لنظامه ومسؤول مصالح المختصة من هذه المرامات إلى الهيئة ، وبعد جرحاً من إيراداتها



(١) أضيفت هذه المادة للمرة الثانية على الرقم ١٤ وذلك بالمرسوم الملكي رقم ٢٧/م و تاريخ ١٤٢٩/٧/٢٠ هـ ، رقم مرسوم بشأن نظام

(٢) أعيد ترتيب هذه المادة ليصبح رقمها (١٥)





## الفصل الحادي عشر

### أحكام ختامية

#### المادة التاسعة والثلاثون

بحرور لمن صدر بسببه قرار من هيئة النظام من أن التورير، وفي حالة تأييد التورير موقف الهيئة يكون  
لصاحب الشأن الحق في التنظيم من أمام ديوان النظام وفقاً لنظامه :

#### المادة الأربعون

نصير اللائحة بقرار من التورير بناء على اقتراح مجلس إدارته المهنة.

#### المادة الحادية والأربعون

١ - بشر هذا النظام في المريدة الرسمية ، ويصبح نافذاً بعد مائة وثمانين يوماً من تاريخ نشره ،  
وعمل هذا النظام محل نظام الترخيص الصادر بالأمر السامي ذي الرقم ٨٧٩٢ والتاريخ  
١٣٥٦ هـ / ٩ / ١٢ ومعدله ، ونظام استخدام الأجهزة اللاسلكية الصادر بمرسوم الملكي  
ذي الرقم ١٩ والتاريخ ١٣٨٢ / ١ / ٣ ، ونظام مرفق الهاتف الصادر بمرسوم  
الملكي ذي الرقم ١٦ م / ١٦ والتاريخ ١٣٩٨ هـ / ٣ / ١٦ ، كما يلغى هذا النظام لائحة رسوم  
هاتف الآلي الصادر بقرار مجلس الوزراء ذي الرقم ٥١٧ ، والتاريخ ١٣٩٣ هـ / ١٢ / ٢١  
ولائحة تنظيم خدمات المكس وحجوزة الصادرة بقرار مجلس الوزراء ذي الرقم ١٢٣ والتاريخ  
١٤١٦ هـ / ٨ / ٢٤ . كما يلغى هذا النظام كل ما يتعارض منه من أحكام .

٢ - إنشاء من العفراء (١) من هذه المادة يستمر العمل باللائحة الحالية والقرارات التطبيقية  
الأخرى بما لا يتعارض مع هذا النظام إلى أن يصدر لائحة التعديله خلال مدة شهر عسى  
الأكثر من تاريخ معاده





## مشروع تنظيم هيئة الاتصالات السعودية

### المادة الأولى

بمعدن العبارات والنظميات التالية معاني التي صممت امامها م م بعض السات خلالت ذلك  
النظام . نظام الاتصالات .

التنظيم : تنظيم هيئة الاتصالات السعودية .

الوزارة : وزارة الترق والبريد والمخاتف .

الوزير : وزير الترق والبريد والمخاتف

المهتة : هيئة الاتصالات السعودية .

المجلس : مجلس إدارة هيئة الاتصالات السعودية .

المخاتف : مخاتف هيئة الاتصالات السعودية .

المضمر : محصر مجلس إدارة هيئة الاتصالات السعودية .

### المادة الثانية

تأ بموجب هذا السعيم هيئة مسمى "هيئة الاتصالات السعودية" تتمتع بالشععية الاعبارية  
وبالاستقلال المالي والإداري لتحقيق أهدافها ويكون مقرها الرئيس في مدينة الرياض، وهذا الحق في إنشاء  
فروع أو مكاتب في داخل المملكة ، ويربط بالوزير





### مادة ثالثة .

- نولى لجنة تنظيم قطاع الاتصالات بمدى عدم خدمات اتصالات منظرة ومربوى لها فى جميع أنحاء المملكة من قبل الشركات التى هم الربحى لها ومن النعام ، وفى فى سبل ذلك ما بأن
- أ- إصدار الترخيص اللازمة وفقاً لما جاء فى النظام ولائحته التنفيذية وهذا التنظيم
- ب- الترخيص من ضمن الشروط الواردة فى الترخيص المستوحى ، واقتراح السعر الذى تشعق به خدمة الشامة وحق الاستعظام الشامل
- ج- سحب السياسات وحفظ والتزام المعتمد لتوفير قطاع الاتصالات ، ووضع الاحكام المناسبة لذلك
- د- المعنى ضمن التوسع التوسع لخدمة الأساسى للاتصالات وخدمات الاتصالات ويوفرها لخدمى هذه المرافق والخدمات بفاعلية وبصورة موفرة
- هـ- تشجيع الاعتماد على قوى السوق لتوفير خدمات الاتصالات .
- و- ضمان اللامعة التنموية بنظام مع مراعاة ومصوحات ، ومعالجتها ، ومعالجتها ، وكماها
- ز - شجع الاستثمار فى خدمات الاتصالات وجهازها ، وتشجيع تقديم خدمات الاتصالات المتوسى لها بأسعار مناسبة وتنوعية جيدة فى جميع مناطق المملكة .
- ح - وضع الخطة الوطنية لتطبيقات الترددي بعد التنسيق مع الجهات المعنية ومعالجتها إلى الوزارة لمسئلاً لرفعها إلى مجلس الوزراء .
- ط - اقرار تعادل - فى الاستخدم الترددات المخصصة لمختلف الاستخدامات ومعالجتها إلى الوزارة لقيماً بالاعتماد مثله بين الترخيص ووزير المالية والاستثمار الوطنى ، والرفع منه إلى مجلس الوزراء .





## مملكة البحرين - استوديو المجلس الاقتصادي الأعلى

ي - العمل على حماية مصالح المستثمرين من خلال تقديم الخدمات العامة والإشراف والمراقبة، وذلك من خلال  
القيام بمراجعة كل مشروع من خلال الخدمات، وتحديد الإحتياجات التي من شأنها إلزام تلك الإحتياجات  
بالقيد شروط الترخيص بما في ذلك نوعية الخدمات وسعرها، والعمل على تطوير خدمات  
ومسكها

و - اتخاذ الأنظمة المتبعة من خلال الاتصالات وتحديدها، والنظر في الأمور المرتبطة بالقطاع المقدمة  
من قبل الجهات المعنية وحمايتها من قبل المشغلين المرخص لهم أو المستثمرين بما في ذلك  
الاعتمادات من أجل أن تكون الاتصالات والارتباط لها، وإعداد القرارات اللازمة حيالها  
ضمن نطاق صلاحيتها.

ز - التأكد من أداء المستثمرين وسمعة الشركات لهم لواجباتهم دوراً فعالاً بالمصلحة العامة  
م - تشجيع إجراء البحوث والتطوير في قطاع الاتصالات، وكذلك تشجيع تحديث شبكات  
الاتصالات وتحديثها.

ح - وضع أسس تحديد التعاملات المالية للخدمات الاتصالات بالمقدار الذي تتطلبه طبيعة  
ن - الموافقة على شروط العمل العامة للمشغلين المرخص لهم.  
ط - توزيع مبادئ الترددات المخصصة للخدمات المدمجة والتجارية والتأكد من استخدام الترددات  
ها

ث - وضع الخطة الوطنية للترقيم وإدارتها والإشراف عليها.  
ج - تعزيز الجهود الرامية لتطوير أساليب العمل، وإيجاد معايير ميسرة للأداء لمختلف الخدمات في  
قطاع الاتصالات ومراقبة التقيد بذلك





## المملكة العربية السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى

- ق- التنسيق مع الوزارة بشأن تسييل المملكة في الميادين المحلية والإقليمية والدولية في قطاع الاتصالات ذات العلاقة باستثماراتها
- ر- أي مهمات أخرى توكل إليها بموجب الأنظمة واللوائح

### المادة الرابعة

- ١- يكون للهيئة مجلس إدارة برئاسة الوزير ، وعصبة كل من :
- أ- محافظ الهيئة ويكون نائباً لرئيس المجلس .
  - ب- ممثل من وزارة حقوق والوقود والنفط .
  - ج- ممثل من وزارة المالية والاقتصاد الوطني .
  - د- ممثل من وزارة التجارة
  - هـ- ممثل من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية
  - ز- ثلاثة أعضاء من القطاع الخاص يتم ترشيحهم من قبل وزيرهم بمقتضى قرار من مجلس الوزراء
- ٢- يتم تحديد مكافآت حضور جلسات مجلس الإدارة بقرار من مجلس الوزراء

### المادة الخامسة :

مجلس الإدارة هو السلطة العليا للهيئة ، ويشرف على إدارتها ، وتسيير أمورها ، ووضع السياسة العامة التي يحددها ، وله في سبيل ذلك أوسع الصلاحيات ويسمى عامة الصلاحيات التالية .





# المملكة العربية السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى

- أ - اعتماد النواتج المصاحبة والمالية والإدارية والنية للهيئة
- ب - تحديد المدخلات التي الذي يحتاجها الهيئة عن أية أعمال أو خدمات تقدمها للمساهمين وأصحاب وحقوق المساهمين
- ج - الموافقة على منح التراخيص التي تدخل في اختصاص الهيئة
- د - اعتماد الخطة الوطنية للترويج والإشراف على تنفيذها
- هـ - إقرار خطة عمل الهيئة وعملها التشغيلية في إطار الخطة العامة لندوة
- و - الموافقة على شراء العقارات وبها بما يحقق أغراض الهيئة .
- ز - إبراز مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الخاسر ومقرر موازنات الحسابات والقرير السوي تمهيداً لرفع ذلك حسب النظام .
- ح - إبراز لوائح والمقود بالبرعيا في حدود ما لدى المجلس من صلاحيات وتمويل مسؤولين في الهيئة في إبرامها .
- ط - تعيين الناحات وتمويلها الصلاحيات اللازمة لإحراز منافع الهيئة
- ي - اعتماد سلم رواتب العاملين في الهيئة الخاصين بنظام العمل والعمال
- ك - الإشراف على أعمال الهيئة الفنية والإدارية والمالية.

## المادة السادسة :

- ١ - تعقد اجتماعات المجلس في مقر الهيئة ويجوز عقد الاجتماعات في مكان آخر داخل المملكة
- ٢ - يجمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر ، أو كلما دعت الحاجة إل ذلك ، أو إذا طلب ذلك خمسة من الأعضاء على الأقل ، ويجب أن تشمل الدعوة على جدول





## المملكة العربية السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى

الأعمال ، وبشرط تصححه الاجماع حضور اعضاء الاعضاء عن رئيس أو نائبه ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يعرض فيه وليس المجلس .

٣- تبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها الرئيس والأعضاء الحاضرون ، وتشر القرارات التي لها مساس بالشعبين ، ومقدمي الخدمات ، وصانعي الأجهزة ومورعيها ، أو المصنفين في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين على الأقل ، على أن لا يجل هذا الشر بالعلنية العامة أو بأسرار العمل ، ويعوم لمخاطبة هذا القرارات إلى الجهات المعنية لها مباشرة وبالطريقة المناسبة .

٤- لا يجوز للمقرر نزع شخص آخر للتصريح عنه عند عهده ، وتعتبر المخالفات تحيل اغرامها وأسباب الاعتراض في نفس محضر القرارات المجلس .

٥- لا يجوز للمقرر أن يفتش شيئاً مما وقف عليه من أسرار الجهة بسبب عقوبته في المجلس .

٦- للمجلس أن يدعو المقرر حللته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم ومعاونتهم دون أن يكون لهم حق التصويت .

### المادة السابعة

يجوز نهية أثناء قيامها بادتمام والواجبات للسلطة لها الاستعانة ببعض الهيئات المتخصصة أو المؤسسات العلمية أو الفنية أو المشاورين أو الخبراء للمساعدة في القيام ببعض الأعمال والقيام ، كما يكون لها حق التعاون والتنسيق مع الوزارات ، أو الهيئات أو الهيئات الحكومية الأخرى حسبما يراه مناسباً لأداء عملها على الوجه المطلوب .





## المملكة العربية السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى

### المادة الثانية

يكون للهيئة محافظ بالمقرية العامة ، بمعية باء ملكي باء على مرسىج الزمر وهو لؤلؤ السبيدي  
عن ادره الهيئة، وتتركز مسؤولياته في حدود مهتس عليه التنظيم وما يعبره بحس ، وكسارس عاوط  
بوجه محاص الصلاحيات والمهام التالية

- أ - الإشراف على الإعداد لاجتماع المجلس
- ب- متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس
- ج- إشراف على إعداد مشروع ميزانية الهيئة ومشروع الحساب الخاسي والتميز السوي وعمره  
على المجلس .
- د - الإشراف على مسوي الهيئة طبعاً للصلاحيات المرسحة له وما عدهه النوانج
- هـ- إصدار الأوامر بحسروفات الهيئة بموجب القرارية السنوية للعضفة .
- و- تقديم تقارير دورية للمجلس عن أعمال الهيئة ومتحركا ومشاطها .
- ز- اقتراح خطط الهيئة وبرمجتها ، وإشراف على تنفيذها بعد موافقة المجلس عليها
- ح- تحليل الهيئة في حيلاتها بعمرها من لحساب وأمام القضاء، وله تفويض عمره للقيام بذلك .
- ط- تفويض بعض هذه الصلاحيات والمهام إلى المسؤولين في الهيئة .

### المادة التاسعة :

يكون محافظ الهيئة بواب بمعهم بقرار من مجلس الإدارة بباء على مرسىج المحافظ ، ومسؤول مراقب  
المحافظ الأعمال والصلاحيات المرسحة لهم من قبل المحافظ في حدود ما يقتضي به التنظيم







### المادة العاشرة

تتألف الموارد المالية نتيجة من المصادر التالية

- أ - مبيعاتها من المدين المالي الذي تتألف المدفوعات من الرخص التي تصدر لمتنوعين
- ب - مبيعاتها من المدين الذي تتألف المدفوعات من الأعمال والخدمات التي يقدمها وتنشأ منهم
- ج - مبيعات الترامات المتروكة المخصوص عليها في النظام .

### المادة الحادية عشرة

يودع المال كله في حساب مخصص في مؤسسة النقد العربي السعودي ، ويتم الصرف مخصص رخص مبرمة أهية المصنف ويوزع الأموال الناتجة عن حاجة هذه خلال السنة المالية - بالمصنف مخصصه لمعول مخصصه لمصنفه مخصصه في مبرمها المصنف وانتمائها التسمية - ن خرمه العامة للدولته لحساب حازي وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

### المادة الثانية عشرة

تتولى هيئة مخصص مخصص مالي نظير تقديم الخدمات بخارجها، واستخدام الترددات، وإصدار الشرائح وجمعها ويوزعها إلى الجهة العامة للدولة لحساب حازي وزارة المالية والاقتصاد الوطني

### مادة ثالثة عشرة

تتألف من حيث إعداد مخصصها من الرسوم الجمركية بحسب المواهب الشبقة بشأن مخصصات المخصص العامة







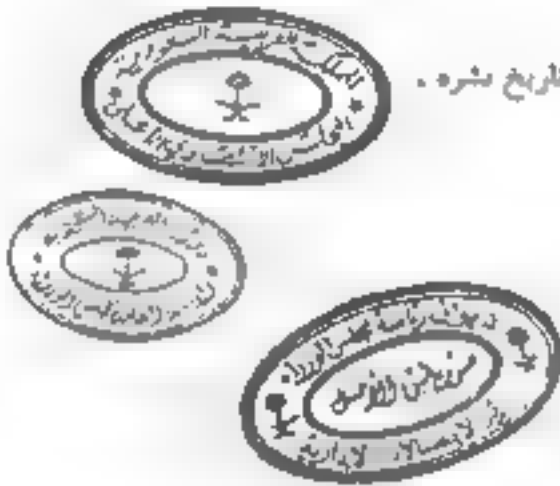
## المملكة العربية السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى

### المادة الثامنة عشرة :

يلغى هذا التنظيم كل ما يتعارض معه من أحكام

### المادة التاسعة عشرة :

يُنشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .



ما صدر بشأن النظام



الرقم : م/٣

التاريخ : ١٤٢٦/٢/٢٠ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على المادة ( السبعين ) من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمير الملكي رقم (٩٠/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ .  
وبناء على المادة ( العشرين ) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالأمير الملكي رقم (١٣/د) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ .  
وبناء على المادة ( الثامنة عشرة ) من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالأمير الملكي رقم (٩١/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ .  
وبعد الاطلاع على نظام الاتصالات ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤٢٢/٣/١٢ هـ .  
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (١٩/٢٥) وتاريخ ١٤٢٥/٥/١٠ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ( ٢٠ ) وتاريخ ١٤٢٦/١/٢٦ هـ .  
وبما هوأت ،

أولاً : الموافقة على إضافة فقرة جديدة تحمل الرقم (١٤) إلى المادة (السابعة والثلاثين) من نظام الاتصالات ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤٢٢/٣/١٢ هـ ، بالنص الآتي :  
" ١٤ - إلحاق ضرر بشبكات الاتصالات وتقنية المعلومات العامة ، أو التعدي عليها ، أو قطعها ، سواء بفرض الاستفادة غير المشروعة منها ، أو تعطيل الاتصالات ، أو لمنع تبادل المعلومات بشكل عام " .  
وبعد ترتيب بقية فقرات المادة تبعاً لذلك .  
ثانياً ، على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا .

فهد بن عبدالعزيز





### إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم  
٧/ب/٣٠٣٢٠ وتاريخ ١٣/٦/١٤٢٥ هـ ، المشتملة على بريقة صاحب السمو  
الملكى وزير الداخلية رقم ٣٥/٨٩٠/٢ ش وتاريخ ٦-٧/١/١٤٢٢ هـ ، في شأن  
الحماية والحد من الاختراقات عبر شبكة الإنترنت .  
وبعد الاطلاع على نظام الاتصالات ، الصادر بالمرسوم الملكى رقم (م/١٢) وتاريخ  
١٢/٣/١٤٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على تنظيم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ، الصادر بقرار مجلس  
الوزراء رقم (٧٤) وتاريخ ٥/٣/١٤٢٢ هـ ، المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم  
(١٣٣) وتاريخ ٢١/٥/١٤٢٤ هـ .

وبعد الاطلاع على المحضرين رقم (٣٥٥) وتاريخ ٢٠/٩/١٤٢٥ هـ ، ورقم  
(٤١٧) وتاريخ ٢٢/١١/١٤٢٥ هـ ، المعدلين في هيئة الخبراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٩/٢٥) وتاريخ ١٠/٥/١٤٢٥ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٦٦٧) وتاريخ  
٢٧/١٢/١٤٢٥ هـ .

### يقرر

الموافقة على إضافة فقرة جديدة تحمل الرقم (١٤) إلى المادة (السابعة والثلاثين) من  
نظام الاتصالات ، الصادر بالمرسوم الملكى رقم (م/١٢) وتاريخ ١٢/٣/١٤٢٢ هـ ،  
بالنص الآتى :



" ١٤ - إلحاق ضرر بشبكات الاتصالات وتقنية المعلومات العامة ، أو التعدي عليها ، أو قطعها ، سواء بفرض الامتداد غير المشروعة منها ، أو لتعطيل الاتصالات ، أو لمنع تبادل المعلومات بشكل عام" .  
ويعاد ترتيب بقية فقرات المادة تبعاً لذلك .  
وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا .

  
نائب رئيس مجلس الوزراء

